بحالكم يا في طبيعة العدد بل الكم مطلقاً يابي عن قبول المتناهيات جزئه
لكنه قلنا مثل هذا علم ان الفلاسفة شرطوا في بطلان التسلسل الاجتماع
والترتب وقد سبق آنفاً حال الشرط الاول واما الشرط الثاني
فقد وجهوا اشتراطه بانه لو لم يكن بين الاحاد ترتب لم يكن للعقل
التطبيق اذ لا انتظام فيها مضبوطاً حتى يلزم من تطبيق بعضها على بعض
انطباق الكل على الكل بخلاف الاحاد المترتبة فانه يلزم هناك
من تطبيق المبدا على المبدا انطباق كل واحد من احاد السلسلة
الثانية على نظيره من احاد السلسلة الاولى واستوضح ذلك السلسلة
ممتدة وكف من المص فانه يكفي في الاول تطبيق المبدا على المبدا
وفي الثانية لابد من تطبيق كل واحد واحد على التفصيل وذلك مما
يعجز عنه العقل في صورة عدم التناهي وعلى هذا الشرط اعترض
في قولهم بعدم تناهي النفوس الناطقة المجردة قلت ان كفى
التطبيق الاجمالي فهو جار في غير المترتبة بان يلاحظ العقل ان كل
واحد من تلك الجملة اما ان يكون بازائه واحد من الاخر اولا وعلى
الاول يلزم المساوات وعلى الثاني يلزم الانقطاع وان لم يكن

يكف

يكف التطبيق الاجمالي لم يكن جارياً في صورة الترتب ايضاً اذ
لا يتمكن العقل من ملاحظة كل واحد واحد بازاء كل واحد تفصيلاً
ودعوى ان هذا الاجمالي كاف هناك دون الاجمالي في صورة
الاول تحكم بل لهم ان تدفعوا ذلك بانه في السلسلة المترتبة ينتقل
الزيادة الى طرف التناهي فيظهر الانقطاع وفي غير المترتبة لا يظهر
الانتقال بل ربما كان الزيادة في الاوساط فتامل وفي ههنا كلام
آخر يندفع به هذا الدفع وهو ان الامور الغير المتناهية مطلقاً تستلزم
الترتب لان المجموع يتوقف على المجموع بلا واحدة وهذا المجموع يتوقف
عليه اذا سقط عنه واحد آخر ويمكن توهم تطبيق المجموعات المترتبة
ليظهر التناهي في المجموعات والمجموع الذي ينتهي اليه السلسلة المجموعات
لا يكون لا محالة مجموعاً لا يكون بعده مجموع آخر وذلك هو الاثنان
فالمجموعات الموجودة هناك ينتهي بعدة متناهية الى الاثنين فيكون
المجموع الاول متناهياً وان ثبت قلت لا بد من تحقق الواحدة
والاثنين والثلاثة وهكذا الى غير النهاية فتطبيق السلسلة المبتداة
مما فوقه فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركباً من الاعداد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)